وظاهر كلامه عدم الاطلاق سواء كان لاجل الايمان في مناصرة
الفسق عليه او الكفر او لجملة المؤمنين او لاحدهم وهو صدر من
واحد او جماعة من المؤمنين الله او بحود لك احياء الامام بعصيانه
في ذلك وقال الاقرب عدم ذلك ان المناصرة انما تكون موالاة لعصي
الكفر والفسق حيث تكون عامة لخاصة بقوم ومعنى عمومها او معاداة
اي للمؤمن ونحو الكافر على ان وليهما واحد كما ينا من كان
فهذه على الصفة موالاة محرمة لعصي الكفر وطعا والاصرار وهذه
لانه سماى ان الخاصة قد تكون فسيحة ان لم يكن معطوعا كفرها والحاكم كفر خاصة العبد المذكور
لعصيانها معاداة المؤمنين حيث تعاون الفاسق فسقه
والكافر لكفره اذ للعاهدة وحل معه على معاداة كل عدو المؤمنين اعداؤه
فمعاداة المؤمنين فعل ومن كان كذلك فقد تمثل قوله تعالى ومن يتولهم منكم
فانه منهم وقد نعوهم بحرمة دلالة الاية على الاستيفا وبالقطع بذلك
واويل قيل فعل الموالاة المجمع عليها ان يوالي الكافر لاجل كفره ومعاداة
المؤمن لاجل ايمانه مع ان الفسق بالاجماع فيه ما عرفت في مضانه
نعم رواه الحاكم مرفوعا حديث عامة مرفوعا الشرك في هذه
الاية اخفى من دبيب النمل ان تحب على شيء من الجور وتبغض على شيء من العدل
وهل الدين الا الحب والبغض رواه الحاكم في سر العمران لكنه لحادث
وغير صحيح في المطلوب نعم والصحيح من الاحاديث عليه ما يشهد
على ان الموالاة ما فيه قوة منا من المناصرة والله ولي الهداية واما اذا

كانت الموالاة خاصة بحوان يعاقد اي المؤمن والكافر على قوم
مخصوصين مؤمنين او غيرهم فليست موالاة حقيقة
بخصوصها فلا توجب كفرا او فسقا وذكر في الغنية انها ان
كانت كفرا ظلما وعدوانا لاجل ايمانه ولاجل المعصية او كليهما
ففسق وهو مثل كلام من يأتي لكنها ان كانت لمناصرة حسنة
كاعانة الاقل ظلما على الاكثر من مخصوصين شرطها او لدفع مكروه عن
الغير كان لدفع على اهل الذمة في جهاتنا ممن نوصي بهما لا يجوز
فيجب والا فلا بحوان يكون على قوم لا يجوز الاقرار عليهم الا مع الامام
فتجب لا بمناصرة على ما لا يجوز لكن فيها لا لكونها من الموالاة لاعداء
الدين وحل بل لكونها اعانة على المنكر وهي النصرة بحرمتها
لا بحور حرمة شرعا وبحو ذلك فان قلت قد ثبت ان موالاة الخاص
على عصيانه لا يجوز سواء كانت بالقول او بالفعل اي من بر الاهل قلنا
ولا قائم دواة واعانة من كان على شيء من ذلك كذلك قلت لعله يقال
الموادة تقتضي الموالاة والمعاداة في ذلك كله المقتضية لنحو الفسوق لا هو
محل النزاع وقوله لا لكونها موالاة مبني على ان الدم موجبة للفسق
بل لكونها اعانة وقد ذكرنا انها من الموالاة البتوتة واما حديث
اعانة الباغي على الامام فلوجه اخر انه فسق هو كونه باغيا او
محاربا او على ما عرف في مضانه نعم فان قلت هل يحل الاستعانة
بنحو الفاسق وهو حر اعبد آسيا قلت قد ساء الى ذلك عليه السلام بقوله فاما

Copyright © King Saud University